Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(5) ; May 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
18. 3 .2019	13.5.2019	15.5.2019

جهود الانتربول الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الأقليم البحري

Efforts International Interpol's to Combat Illegal Migration Across The Maritime Region

م.د محمد سلمان محمود

الباحثة ميس جليل رحيمه

Dr. Mohammed Salman Mahmood

Maiss Jaleel Rahima

كلية القانون–جامعة ميسان

College of Law-Misan University

الملخـــــــــص

تُعُد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري، ظاهرة جديدة إلا أنها في نفس الوقت تفرض نفسها كمشكلة كبيرة، تستدعي أن يكون لها مجالاً واسعاً في البحث عن حلول ومعالجة لها، وذلك لكونها تمس سيادة الكثير من الدول، كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري هي ظاهرة عالمية موجودة في جميع دول العالم، والتي تعني قيام الافراد أو الجماعات بالعبور الى الدول عبر الحدود البحرية من دون أن يكون حاملين لجنسية هذه الدول أو مرخصين بالدخول اليها عبر المنافذ الحدودية البحرية بشكل غير قانوني أو الدخول الى هذه الدول عبر أحد منافذها الشرعية ولكن بوثائق أو تأشيرات مزورة .

وكما أن المهاجرين غير الشرعيين يفضلون الهجرة عبر الحدود البحرية على الحدود البرية أو الجوية، وذلك لسعة البحار الهائلة لحمولة السفن التي تحمل اعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، وبالإضافة الى أن الحدود البحرية تكون بعيدة عن أعين السلطات ومن الصعب القاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين وذلك لأتساع مساحات البحار ويكون من الصعب السيطرة على البحار على مدار الساعة، والقدرة على الهروب من حراس السواحل والوصول الى الجهة المقصودة بأقل الخسائر.

ونظراً لخطورة هذه الظاهرة فقد بذلت المنظمة الدولية الشرطة الجنائية(الانتربول)جهداً كبيراً في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري، وذلك باعتبارها من أقدم صور التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأنشئت سنة ١٩٢٣ ولكن بشكل غير رسمي الا أن نقطة التحول الحقيقة في تاريخ هذه المنظمة

جاءت بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة وبالتحديد عام ١٩٥٦ عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها(٢٥) قراراً بأنشاء منظمة الانتربول الدولي بشكل رسمي، وتُعُّد اكبر منظمة شرطية في العالم حيث تضم ١٨٨ دولة عضو، وهي من الاجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتعمل تحت رعايتها وإشرافها، لذا فأن للإنتربول الدولي دوراً ملموساً في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بصورة عامة والهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري بصورة خاصة.

لذا يتناول بحثنا موضوع جهود الانتربول الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري، ومن خلال تقسيم البحث الى مبحثين، تطرقنا في المبحث الاول لمفهوم الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري، وتناولنا في المبحث الثاني موقف الانتربول الدولي من مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري.

Abstract

The phenomenon of illegal migration through the maritime region is a new phenomenon, but at the same time it poses itself as a major problem that requires a wide scope in the search for and treatment of solutions because it affects the sovereignty of many countries. The phenomenon of illegal migration across the region Is a global phenomenon that exists in all countries of the world, which means that individuals or groups cross into countries across maritime borders without being nationals of or licensed to enter through maritime border ports illegally or to enter these countries through one of its legitimate outlets But with documents a forged visas.

Just as illegal immigrants prefer to migrate across maritime borders on land or air borders, because of the enormous sea load of vessels carrying large numbers of illegal immigrants, in addition to the fact that maritime borders are far from the eyes of the authorities and it is difficult to arrest illegal immigrants For the vastness of the seas and it is difficult to control the seas around the clock, the ability to escape from the coast guards and reach the destination with minimal losses.

In view of the seriousness of this phenomenon, the International Criminal Police Organization (Interpol) has made a great effort in the fight against illegal immigration through the maritime territory as one of the oldest forms of international cooperation against organized transnational crime. It was established in 1923 but informally but the real turning point In the history of this organization came after the founding of the United Nations and specifically in 1956 when the General Assembly of the United Nations at its session (25) a decision to establish the International Organization for Interpol officially, and is the largest police organization in the world, which includes 188 member states, The International Interpol has a significant role to play in the fight against transnational organized crime in general and illegal migration through the maritime region in particular.

المقدمـــــــــــة

اولاً: التعريف بالموضوع

تُعُّد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري من أحدى القضايا الهامة في السنوات الاخيرة لكثرة الحروب والاضطرابات الداخلية حيث دفعت مواطني الدول التي تعاني من ذلك الى الهجرة غير الشرعية عبر

الإقليم البحري، هذا فضلا عن الاوضاع الاقتصادية، أذ يلاحظ تعدد الدوافع المؤدية الى هذه الظاهرة من خلال التباين الواسع بين البلدان المستقبلة والبلدان المصدرة للمهاجرين التي تشهد في الاغلب الاعم الى افتقار في عمليات التنمية وقلة فرص العمل وانخفاض الاجور وما يقابلها من ارتفاع في مستوى المعيشة والحاجة الى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين هذا من جانب ومن جانب اخر انعدام الحقوق الاقتصادية والثقافية لدى الدول المصدرة للمهاجرين، لذا فظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري لها انعكاسات على قضايا الأمن خصوصاً عند الدول المستقبلة للمهاجرين، لذلك بذل الانتربول الدولي جهداً كبيراً من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري من خلال الاساليب والوسائل التي اعتمدها الانتربول الدولي في أطار مكافحة هذه الظاهرة، وكما أن مصطلح الانتربول الدولي هو مختصر لمصطلح المنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول) .

ومن ثم فأن دراسة وتحليل هذه المشكلة تعد مسألة ذات أهمية بالغة، لذا نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية عْبِر الإقليم البحري وبيان مفهومها من جميع الجوانب وبيان الظواهر التي تتشابه معها، مع تحديد موقف الانتربول الدولي في مكافحة هذه الظاهرة .

ثانياً: أهمية الموضوع

تكمن أهمية موضوع الدراسة من جانبين :-

الجانب الاول : هو الجانب العملي تأتي من كون مسألة الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري من المواضيع الحيوية والمهمة على الصعيد الدولي والاقليمي سواء على مستوى الدول التي تعاني من هذه المشكلة، الدول المصدرة للمهاجرين أو الدول المستقبلة لهم ، وكذلك دول العبور وما لهذه الظاهرة من تأثير على العلاقات الدولية بين الدول .

أما من الجانب الأخر: هو الجانب العلمي يتمثل في ان هذا الموضوع لم يحظ بالدراسة والبحث بشكل كاف من المختصين والباحثين بصورة عامة حيث لم نجد عند البحث عن مصادر في هذا الموضوع سوى القليل من البحوث والدراسات وبعض المقالات المنشورة على الانترنيت والتي أستعانى بهما الباحثان في هذه الدراسة، اضافة الى عدم دراسة موضوع الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري بصورة خاصة، لذا ستقتصر دراستنا هذه دور الانتربول الدولي في معالجة ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تُعُّد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عْبِر الإقليم البحري من المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي برمته حتى بات المهاجر ينافس الايدي العاملة الوطنية للبلاد المهاجر اليها، وقد ينتج عن الهجرة غير الشرعية أثار سلبية جمة منها اثار اقتصادية وسياسية وأخرى أمنية فضلا عن الاثار الاجتماعية، مما جعل الدول تدرك خطورة هذه الظاهرة وضرورة مكافحتها قانونا حتى أن الامر جعل اغلب دول المجموعة الأوروبية تصف قضايا الهجرة غير

الشرعية من أهم القضايا الأمنية نظرا للعلاقة المحتملة بين الارهاب والمهاجرين غير الشرعيين لوجود جماعات أرهابية بين المهاجرين وأعدوها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديد على الامن الدولي مما نتج عنها من انتشار للجريمة المنظمة عبر الوطنية والتطرف الديني والعنصري، كل هذه الاشكاليات دعت الانتربول الدولي الى معالجة هذه الظاهرة.

وفي ضوء ما تقدم ان مشكلة دراستنا هي:-

١.ضعف دور المنظمة الدولية (الانتربول) في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري، ويكمن ذلك من خلال الضعف في إنشاء قواعد بيانات متعددة ومستحدثة تشمل بيانات العصابات التي تتاجر بظاهرة الهجرة غير الشرعية وبصمات أصابعهم .

٢. وأيضاً الضعف في تأمين شبكة الاتصالات العالمية والفورية التي تعمل على مدار الساعة بين المكاتب المركزية للدول والتي تتيح من خلالها التوصل لقواعد وبيانات الشرطة الدولية (الانتربول) لمعرفة العصابات الذي تقوم بتهريب المهاجرين بشكل غير شرعي.

٣. وكذلك عدم إصدار الانتربول الدولي نشرة دولية مخصصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين لأجل القبض على الاشخاص المطلوبين الذي يعملون بتهريب المهاجرين بشكل غير مشروع .

رابعاً: نطاق الدراسة

ان نطاق دراستنا يتضن جهود الانتربول الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري من دون تطرق الباحث الى عمل دراسة مقارنة ما بين القانون الدولي والقوانين الاخرى وأنما كانت دراستنا في النطاق الدولي، وترك الى بقية الباحثين بالنظر في الموضوع من جوانب قانونية مختلفة.

سادساً: خطة الدراسة

لغرض معالجة موضوع الدراسة والتطرق لحل مشاكلة سوف نعتمد على الخطة الثنائية ، لذلك سنقسم مشروع دراستنا الى مبحثين وكل مبحث يتضمن مطلبين كالاتي :

المبحث الاول : مفهوم الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري .

المطلب الاول : تعريف الهجرة غير الشرعية عْبِر الإقليم البحري .

المطلب الثاني : تمييز الهجرة غْيِر الشرعية عبر الإقليم البحري عن أنواع الهجرة الاخرى .

المبحث الثاني : موقف الانتربول الدولي من مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري

المطلب الاول : أساليب الانتربول الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

المطلب الثاني : دور الانتربول الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري .

المبحث الاول

مفهوم الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري

تُعُّد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عْبِر الإقليم البحري من أكثر المواضيع إثارة للجدل ضمن التحليلات الحديثة للمجتمعات، يرجع ذلك إلى التطور السريع في أشكال ممارسة هذه الظاهرة، إذ تجاوزت آثارها معظم حدود الدول، لتصبح ظاهرة تشمل مستقبل كل أعضاء المجتمع الدولي.

ومن أجل بيان مفهوم الهجرة غير الشرعية، سنقسم هذا المبحث الى مطلبين: نتناول في المطلب الاول تعريف الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري، أما في المطلب الثاني سنوضح به تمييز الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري عن أنواع الهجرة الاخرى .

المطلب الاول

تعريف الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري

إنُّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية عْبِر الإقليم البحري هي ظاهرة عالمية موجودة في جميع دول العالم، والتي تعني قيام الافراد أو الجماعات بالعبور الى الدول عبر البحار من دون أن يكون حاملين لجنسية هذه الدول أو مرخصين بالدخول اليها عبر المنافذ الحدودية البرية أو البحرية أو الجوية بشكل غير قانوني أو الدخول الى هذه الدول عبر أحد منافذها الشرعية ولكن بوثائق أو تأشيرات مزورة .

وللتعرف على هذه الظاهرة بشيء من التفصيل، سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نتناول في الفرع الاول تعريف الهجرة غير الشرعية عْبِر الإقليم البحري من الناحية اللغوية، ونخصص الفرع الثاني لتعريف الهجرة غير الشرعية عْبِر الإقليم البحري من الناحية الاصطلاحية والقانونية والدولية .

الفرع الاول

التعريف اللغوي للهجرة غْيِر الشرعية

إنُّ مصطلح الهجرة غير الشرعية هو مصطلح مركب يتكون من شقين هما: (الهجرة) و (غير الشرعية) .

إنّ مصطلح (الهجرة) هو مشتق من لفظ هجر أي هجر الشيء (تركه)، والهجر ضد الوصل، ويقال هجره يهجره هجراً وهجراناً[١]، والهجرة هي الخروج من أرض الى أخرى، واصل المهاجرة عند العرب: خروج البدوي من باديته الى المدن[٢]، والهجرة من أرض الى ارض ترك الأولى للثانية[٣]، وكذلك الهجرة هي الاغتراب الخروج من بلاد للعيش في بلاد اخرى[٤].

---

(١) جمال الدين ابن منظور الانصاري، لسان العرب، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣، ص ٤٦٤ .

(٢) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس، الجزء الرابع عشر، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤، ص٣٩٦.

وقد اورد مصطلح الهجرة في القران الكريم في قوله تعالى((وَمَن يُهَاجِر فِي سَبِيلِ اللهِ يَجِد فِي الارض مراغماً كثيراً وسعة ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله و رسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً))[٥] .

أما بالنسبة للمصطلح (غير الشرعية) فتعني مخالفة القوانين والتشريعات بصورة عامة، ومن خلال ذلك يتضح أن مفهوم الهجرة غير الشرعية هي الهجرة التي تخالف القوانين والتشريعات المعمول بها داخل الدولة وسواء كانت قوانين وتشريعات الدولة التي يهاجر منها الفرد أو الدولة التي يهاجر اليها[٦] .

الفرع الثاني

تعريف الهجرة غير الشرعية اصطلاحاً

سنستعرض بالتفصيل مفهوم الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري من الناحية الاصطلاحية والقانونية والدولية، ومن خلال ما يأتي :

أولاً: التعريف الاصطلاحي

إنّ الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري[٧]، هي ظاهرة عرفتها الحدود الدولية البحرية والتي يقصد بها اجتياز الحدود البحرية دون موافقة سلطات دولة الأصل وكذلك الدولة المستقبلة، فالأجنبي لا يمتلك حق الدخول الى أي بلد إلا وفقاً لقوانين بلده وقوانين البلد المستقبل وذلك بقيامة بجميع الاجراءات القانونية اللازمة للهجرة، لتكون عملية انتقاله شرعية[٨]، وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي وأيا كانت الوسائل المستعملة في ذلك، سواء بتزوير الوثائق أو غيرها وسواء كان ذلك براً أو بحراً أو جواً، ويكون ذلك بعيداً عن المراقبة الأمنية والجمركية، وبما أن الدول لا تسمح لأي كان بالحصول على موافقتها بالدخول الى أراضيها، فأن الراغب

---

(٣) محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٩٠.

(٤) د. نصار سيد احمد، د. مصطفى محمد، محمد درويش، أيمن عبدالله، المعجم الوسيط، دار احياء التراث العربي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، بيروت، ص٦٠١ .

(٥) سورة النساء، الآية (١٠٠) .

(٦) مفهوم الهجرة غير الشرعية، للمزيد ينظر موقع عمر يحي للعلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، www.omersd.blogspot.com>blog-post-24 تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٢/١ .

(٧) أن الهجرة غير الشرعية يطلق عليها تسميات اخرى كالهجرة غير القانونية أو غير النظامية أو السرية .

(٨) أزهار عبدالله حسن، مريفان مصطفى رشيد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وابعادها القانونية والسياسية(دراسة تحليلية)، بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٣٠، ٢٠١٧، بلا مكان، ص ٣٨٣ .

بالهجرة يلجأ الى الطرق غير الشرعية عبر الإقليم البحري لتحقيق رغبته في الانتقال والسبب في اللجوء الى هذه الطرق هو التشديد في الحصول على تأشيرة الهجرة بسبب القوانين الجديدة في مختلف دول العالم [٩] .

وكما يختلف تعرف الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة ذات العلاقة بموضوع الهجرة غير الشرعية، فالهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المصدرة للمهاجرين تعرف بأنها خروج الاشخاص عن إقليمها من غير المنافذ الشرعية للدولة أو خرج من المنافذ المحدد للخروج ولكن باستعمال طرق غير مشروعة[١٠]، أما من وجهة نظر الدولة المستقبلة للمهاجرين فتعرف بأنها وصول الأفراد الى حدود إقليمها وأيا كانت وسيلة خروجه ووسيلة وصولة مشروعة أو غير مشروعة ومهما كان الغرض منها طالما كان هذا الأمر من دون موافقة الدولة المستقبلة[١١] .

ثانياً : التعريف القانوني

عرف المشرع المصري تهريب المهاجرين في قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بأنها (تدبير انتقال شخص أو أشخاص بطريقة غير مشروعة من دولة الى اخرى من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة ماديا أو معنوية أو لأي غرض اخر)[١٢] .

ويتبين أن المشرع المصري عرف تهريب المهاجرين والذي يتشابه من حيث المعنى مع الهجرة غير الشرعية.

وعرف المشرع المغربي الهجرة غير الشرعية في قانون دخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية رقم(٠٢,٠٣) لسنة ٢٠٠٣ بأنها (كل شخص غادر التراب المغربي، بصفة سرية، وذلك باستعماله أثناء اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وسيلة احتيالية للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية للازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة المعمول بها، أو باستعماله وثائق مزورة، أو بانتحاله اسماً، وكذلك كل شخص تسلل الى التراب المغربي أو غادره من منافذ أو عبر أماكن غير مراكز الحدود المعدة خصيصاً لذلك)[١٣] .

---

(٩) فايزة بركان، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، دار الفكر والقانون، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، مصر ، ص٢٣ .

(١٠) طارق فتح الله خضر، قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، بحث منشور في مجلة بحوث الشرطة، ٢٠٠٣، القاهرة، ص ٣١ .

(١١) د. عبد الحليم بن مشري ، ماهية الهجرة غير الشرعية ، بحث منشور في مجلة الفكر، العدد السابع، بلا سنة ومكان نشر، ص ١٠٠ .

(١٢) ينظر المادة (اولى/ ف ٣) من قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الهاجرين المصري رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦، قانون منشور في الجريدة الرسمية، العدد ٤٤ مكرر (أ)، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٧ .

(١٣) ينظر المادة (٥٠) من قانون دخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية والهجرة غير الشرعية رقم (٠٢,٠٣) لسنة ٢٠٠٣، قانون منشور في الجريدة الرسمية، عدد ٥١٦٠، بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٣ .

اما المشرع الجزائري فقد عرف الهجرة غير الشرعية بموجب الامر رقم ٦٦/٢١١ المؤرخ في ١٩٦٦/٧/٢١ بأنها دخول شخص أجنبي الى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل[١٤] .

أما التشريع العراقي فلم يسن قانون يعرِف ويعالج ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري بشكل خاص، على الرغم من أن العراق قد أنضم بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٧[١٥]، الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها لعام ٢٠٠٠، والتي ألزمت الدول الموقعة عليها إصدار تشريعات تنسجم مع محتويات هذه الاتفاقية في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد أمن الدول على المستوى الوطني والدولي على حد سواء، لذا ينبغي على المشرع العراقي أن يسن قانون خاص للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري، نظراً لما تنتجه هذه الظاهرة من أثار خطيرة على المجتمع العراقي بشكل خاص وعلى المجتمع الدولي بشكل عام، لذلك يستوجب على المشرع العراقي أن يلتفت لهذه الخطورة وأن يدرك سلبياتها بأسرع وقت[١٦] .

ثالثاً: التعريف الدولي الى الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري

عرفت منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية، بأنها دخول غير مقنن للفرد من دولة الى دولة أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة[١٧] .

وكذلك عرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ تهريب المهاجرين في المادة (٣/ف أ) بأنه(تدابير الدخول غير المشروعة لشخص ما الى دولة اخرى ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين فيها، وذلك من اجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى)، وايضاً عرف البروتوكول اعلاه

(١٤) د. عباسة دربال صورية، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر، ص ٨٢ .

(١٥) ينظر القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٧، المنشور في مجلة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٤١ في ٢٠٠٧/٦/١٧ .

(١٦) د. محمد سلمان محمود، ميس جليل رحيمة، الآليات الوطنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري، بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد ٦٢، العراق، ٢٠١٨، ص ١٠.

(١٧) د. مساعد عبد العاطي، التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم الى ندوة الهجرة غير الشرعية التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠١٤ ، ص ٧ .

في الفقرة (ب) من نفس المادة، الدخول غير المشروع بأنه (عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة)[١٨] .

ويتبين أن البروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠، لم يعرف مفهوم الهجرة غير الشرعية بشكل واضح و أنما اكتفى فقط بتعريف تهريب المهاجرين وتعريف الدخول غير المشروع، ويمكن أن يفهم من ذلك بأن البروتوكول قد عرف الهجرة غير الشرعية بتعبير مبسط وهي الدخول غير المشروع، من دون أن يتناول الاقامة غير المشروعة وذلك لأن يتناول فعل التهريب وتجريمه.

وكما عرفت المنظمة الدولية للهجرة لعام ١٩٥١، الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري بأنها: الدخول أو اجتياز دولة دون موافقة سلطات تلك الدولة، وبدون أن تتوافر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود البحرية، لعدم حيازته على الوثائق اللازمة للسفر أو الاعتماد على تزويرها واستخدام المنافذ الغير الشرعية للمرور، من أجل التهريب من الرقابة الجمركية أو الأمنية[١٩] .

وأيضاً عرفت المفوضية الأوربية لعام ١٩٥٨، الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري بأنها : ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وكذلك الاشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة ويبقون بدون الحصول على موافقة السلطات المختصة، واخيراً الاشخاص طالبي اللجوء السياسي الذي لا يحصلون على موافقة على طلباتهم ومع ذلك يبقون في البلاد [٢٠]

رابعا : التعريف الفقهي

يعرف الفقهاء العرب والاجانب الهجرة غير الشرعية عدة تعاريف ومنها :

حيث عرف الدكتور محمد فتحي عيد، الهجرة غير الشرعية بأنها هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل الى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول

---

(١٨) ينظر الفقرة (أ، ب) من المادة (٣) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ .

(١٩) د. عباسة دربال صورية، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي، مصدر سابق، ص ٨١ .

(٢٠) دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، بحث منشور في مجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الخامس، اكتوبر ٢٠١٤، ص ١٢٧.

الى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، وغالباً ما تكون هذه الهجرة جماعية ونادراً ما تكون فردية[٢١] .

وفي تعريف آخر للدكتور محمد الغزالي، أن الهجرة غير الشرعية تعرف بأنها انتقال الافراد أو الجماعات من مكان الى مكان أخر بطرق سرية ومخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دولياً[٢٢]. ويعرفها الدكتور غربي محمد، ايضاً بأنها عملية تسلل عبر الحدود البرية والبحرية والاقامة بدولة اخرى بطريقة غير مشروعة[٢٣] .

ويعرف الاخصائي في مجال الهجرة إدواردو جيرونيمي الهجرة غير الشرعية بأنها كل حركة سكانية دولية تتم خارج ما تتطلبه القوانين في دول الانطلاق أو الوصول أو هما معا أو في دول العبور، والهجرة غير الشرعية بهذا المعنى هي نتيجة للقوانين التي وضعت لردع توافد المهاجرين، وهي عبارة عن جريمة ضد سيادة الدولة[٢٤] .

وبعد كل ما تم ذكره من تعاريف للهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري، سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية أو القانونية أو الدولية والذي جميعها تتضمن معنى واحد وأن أختلفت التعابير والمصطلحات المستخدمة في التعاريف، ومن ذلك يمكننا ان نعرف الهجرة غير الشرعية بأنها مغادرة الافراد أو الجماعات إقليم دولتهم الى إقليم دولة اخرى عبر المنافذ غير الشرعية للحدود البحرية المحددة للمغادرة أو من المنافذ البحرية المحددة للمغادرة ولكن باستخدام وثائق سفر مزورة ومخالفة للقوانين والاعراف الدولية.

المطلب الثاني

تمييز الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري عن الانواع الاخرى

إنُّ تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري باعتبارها ظاهرة من الظواهر المنتشرة في الفترة الاخيرة، يتطلب منا الإشارة الى علاقتها مع أهم الظواهر التي تتشابه معها، ومنها الهجرة الشرعية، فضلاً عن الانواع الأخرى من الهجرة غير الشرعية كالهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الارضي (الحدود البرية) والهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الجوي (الحدود الجوية)، والذي يصعب التمييز بين هذه الظواهر، لذلك ينبغي علينا إظهار النقاط الفاصلة بينهما من أجل التمييز بين هذه الظاهر، لذا سنتناوله بشيء من التفصيل وعلى النحو الاتي :

---

(٢١) د. محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أصدارات جامعة نايف للعلوم الامنية، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، الرياض، ص ٥٠ .

(٢٢) محمد الغزالي، الهجرة السرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، عمان، ص ٢٩ .

(٢٣) د. غربي محمد، التحديات الامنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط(الجزائر نموذجاً)، بحث منشور في مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد ٨، ٢٠١٢، ص ٥٢ .

(٢٤) صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السرين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٥٦ .

الفرع الاول

تمييز الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري عن الهجرة الشرعية

يقصد بالهجرة الشرعية من الناحية القانونية هي عبور الحدود للوصول الى بلد آخر خارج الحدود الوطنية، وتتم بموافقة السلطات المختصة في كل من البلد الاصلي الذي هو مصدر الهجرة والبلد المهاجر اليه أو الجاذب للهجرة، ويتم ذلك عبر المنافذ الحدودية أو الاماكن المحددة للدخول، وسواء كان ذلك جواً أو بحراً أو براً لإقليم الدولة، وتشترط معظم الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها وجود جواز سفر ساري المفعول صادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام جواز السفر مع احترام مبدأ التعامل بالمثل[٢٥].

وتعرف الهجرة الشرعية بأنها الهجرة التي تسير وفق ما تنص عليه أنظمة وقوانين الهجرة في كل دول العالم[٢٦].

وتعرف ايضاً بأنها الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على الانتقال المهاجر من موطنه الاصلي الى الدول المستقبلة[٢٧].

أما الهجرة غير الشرعية والتي سبق وان بينا مفهومها، فهي تعني الهجرة من دولة الى دولة اخرى بشكل يخرق القوانين المعمول بها في الدولة المهاجر اليها، بحيث يتم الدخول الى الدولة بشكل غير قانوني ومن دون تأشيرة دخول، ويكون الدخول المهاجر غير الشرعي بشكل سري ويحاول الاختفاء والاختباء خوفاً من العثور علية وسجنه او ارجاعه الى خارج الحدود[٢٨] .

اولاً : اوجهه الشبه بين الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري والهجرة الشرعية

١.إنّ كل من الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية، تعني انتقال الافراد أو الجماعات من دولة الى اخرى، وسواء كانت بصفة دائمة أو مؤقته .

٢. وكما إنّ الهجرة قد تكون هجرة شرعية وبعد ذلك تتحول الى هجرة غير شرعية ويكون ذلك من خلال دخول الاشخاص الى البلد المعني بشكل مشروع والذي يكون بقصد السياحة او العلاج، ويبقى بهذه الدولة

([٢٥]) د. علي حميد العبيدي، مفهوم اللجوء والهجرة في القانون الدولي وتطبيقاتها على هجرة العراقيين والسوريين، مصدر سابق، ص ٢١٠ .

([٢٦]) د. يحيى علي حسن الصرابي، المشروعية القانونية والأبعاد الأمنية للهجرة الوافدة (دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية)، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، القاهرة، ص ٢٢ .

([٢٧]) د. عثمان الحسن محمد نور، د. ياسر عوض الكريم، الهجرة غير الشرعية والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٨، الرياض، ص ١٧ .

([٢٨]) واثق عبد الكريم حمود، موقف الاتحاد الاوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية(الافريقية)، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص ٣٥٢ .

حتى بعد انتهاء مدة الاقامة، أو من خلال الدخول بشكل مشروع لدولة ما وبعد ذلك التسلل عبره حدوده الى دولة اخرى[٢٩] .

ثانياً : أوجه الاختلاف الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري والهجرة الشرعية

١.إنّ ما يميز الهجرة غير الشرعية عن الهجرة الشرعية الجانب التشريعي والتنظيمي أثناء عبور الحدود والاستقرار، حيث أن المهاجر الشرعي حسب ما عرفته اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة ١٩٩٠ في المادة الثانية الفقرة اولى: بأنه كل شخص يعمل لحسابه أو لحساب غيره في دولة غير دولته ولمده معتبرة، ويكون مرتبط بعقد عمل، ويكون دخوله للدولة والإقامة فيها بشكل مشروع، وعلى العكس من ذلك يكون المهاجر غير الشرعي التي لا يحمل وثائق قانونية تسمح له بدخول الإقليم الاجنبي والإقامة فيه، ونتيجة لذلك فلا يكون مرتبطا بعقد عمل رسمي في الدولة المستقبلة، وهو التصنيف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل والمركز على ثلاثة معايير لتحديد المهاجر غير الشرعي، وهي: الدخول المخالف للقانون والاقامة غير الشرعية اي بدون وثائق قانونية والعمل غير الشرعي اي العمل المخالف للقانون[٣٠].

٢. وكذلك ما يميز الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري عن الهجرة الشرعية هو الطابع القانوني، وذلك أن الهجرة الشرعية هي الهجرة التي تتم وفق لقوانين وأنظمة الهجرة المعمول بها داخل الدولة وتتم عن طريق الدخول الى إقليم الدولة المهاجر اليها من الاماكن المحددة براً وجواً وبحراً ويكون المهاجر مصطحباً معه أوراقه القانونية، وبهذا تكون عكس الهجرة غير الشرعية عْبِر الإقليم البحري التي تتم بشكل مخالف للقوانين والانظمة المعمول بها داخل الدول وايضاً مخالفة للأعراف الدولية المتعارف عليه، وتتم عن طريق التسلل بصورة لا يسمح بها قانون الدولة المراد العبور اليها ومن غير المنافذ المحددة للدخول، مما يجعلها توصف بأنها هجرة غير قانونية[٣١] .

٣. إنّ الهجرة الشرعية يمكن أن تكون عن طريق الحدود البرية والبحرية والجوية، على عكس الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري والتي تكون عن طريق الحدود البحرية فقط .

---

(٢٩) د. محمد غربي واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط(المخاطر واستراتيجية المواجهة)، ابن نديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر. د. ابراهيم عماري، د. احمد رباحي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموقف الشريعة الاسلامية منها، ص ٦٢-٦٣ .

(٣٠) واثق عبد الكريم حمود، موقف الاتحاد الاوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية(الافريقية)، المصدر نفسة، ص ٣٥١ .

(٣١) د. محمد غربي واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط(المخاطر واستراتيجية المواجهة)، ابن نديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر. سفيان فوكة، الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين افرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية، ص ١٣٢ .

الفرع الثاني

تمييز الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري عن أنواع الهجرة غير الشرعية الاخرى

أن للهجرة غير الشرعية طرق مختلفة يسلكها المهاجرين غير الشرعيين من أجل الوصول الى الوجهة التي يقصدونها، وقد تكون هذه الهجرة عبر الإقليم الأرضي أو البحري أو الجوي .

وبما أن الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري هي محور دراستنا، سنبين تمييزها عن الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الأرضي والهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الجوي، وبيان نقاط التميز بينهما، وذلك من خلال ما يأتي :

أولا: الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الارضي (الحدود البرية)

إن الإقليم الارضي (الحدود البرية) لم ينجو من خطط المهاجرين غير الشرعيين فقد كانت محط أمالهم في الهجرة بشكل غير مشروع وخاصة إذا كانت الحدود بين الدولتين شاسعة ولعدم امكانية توفير المراقبة الكلية للحدود وخاصة امام الظروف والتغيرات المناخية وما تحمله من أمطار وعواصف رميلة تساعد في محو أثار المهاجرين غير الشرعيين وبالتالي تعذر تعقبهم في الكثير من الاحيان[٣٢].

وتنحصر وسائل الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الارضي (الحدود البرية)، من خلال الهجرة بواسطة الشاحنات والسيارات، حيث أن اغلب عمليات الهجرة غير الشرعية عن الحدود البرية تكون باستعمال الشاحنات والسيارات، وهذه الوسائل قد تستخدم بشكل كامل لنقل المهاجرين غير الشرعيين وفي هذه الحالة يجب أن تتجنب اعين رجال أمن الحدود ويكون التهريب خارج نقاط العبور القانونية، أو قد يستخدم الجزء السفلي من الشاحنة أو السيارة والاختباء وفي هذه الحالة يكون العبور من داخل نقاط العبور القانونية وقد يسهل اكتشافهم وذلك لأن اغلب نقاط تفتيش الحدود لديها أجهزة متطورة وبتقنيات عالية الجودة تكشف كل أنواع التهريب بما فيها البشر، وقد تكون هجرة المهاجرين غير الشرعيين باستعمال الحيوانات أو مشياً على الاقدام وذلك عندما تكون الحدود بين الدولتين قريبة وبالتالي يمكن للمهاجر أن يلجأ الى استعمال الحيوانات أو قد يقضي الرحلة مشيا على الاقدام زفي هذه الحالة يتطلب أن يكون المهاجر غير الشرعيين لديه دراية كبيرة للمنطقة واختيار الجو المناسب لذلك[٣٣] .

وبعد كل ما تم ذكره علاه، يمكن القول أن ما يميز الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري (الحدود البحرية) عن الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الارضي (الحدود البرية) وسبب أقبال المهاجرين غير الشرعيين على الحدود البحرية وذلك بسبب سعات البحار الهائلة لحمولة السفن التي تحمل إعداد كبيره من المهاجرين غير الشرعيين

(٣٢) محمد حافظ عبد الرهوان، عمليات التهريب الجمركية واثارها وسبل مواجهتها، بحث منشور في مجلة الامن والقانون، بدون سنة نشر، ص ١٦١ .

(٣٣) مليكة الحجاج، جريمة تهرب المهاجرين بين احكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، ٢٠١٦، الجزائر، ص ١٢٠ .

وكذلك تكون صيانه السفن والقوارب وتسيرها بأجور منخفضه بالإضافة الى أن الهجرة بشكل غير شرعي عبر الحدود البحرية تكون بعيده عن أعين السلطات ومن الصعب القاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين وذلك لاتساع مساحات البحار ويكون من الصعب السيطرة على البحار على مدار الساعة والقدرة على الهروب من حراس السواحل والتخلص منهم والوصول الى الجهة الاخرى بأقل الخسائر على عكس الهجرة عن طريق الحدود البرية .

ثانيا: الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الجوي (الحدود الجوية)

أن المطارات تعتبر مناطق عبور استراتيجية وحساسة بدرجة كبيرة، وهذه ما جعل الدول تفكر بتوفير الوسائل المادية والتقنية من أجل حمايتها والمتمثلة في الاجهزة والآلات الكاشفة للمعادن تفاديا لأي حادث قد يحدث للحركة العادية للمطار، والتالي يؤدي الى عرقلة السير لعمل مصالح الامن، لذا فأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجوية تكون قليلة جدا وتكاد ان تكون معدومة وذلك لكون المطار منطقة مغلقة يصعب اختراقها[٣٤] .

وتنحصر وسائل الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الجوي (الحدود الجوية) من خلال دخول وخروج المواطنين والاجانب باستعمال وثائق مزورة كتزوير جوازات السفر من خلال تغير المعلومات المتعلقة بهوية الشخص والصورة وبطاقة الاقامة واللجوء الى رشوة المسؤولين على الحدود أو موظفين شركات الطيران من اجل الحصول على تأشيرات وتصاريح الإقامة، أو من خلال التواطئ مع الاشخاص العاملين والتابعين الى المؤسسات المتواجدة بالمطارات[٣٥] .

وبعد كل ما تم ذكره علاه، يمكن القول أن ما يميز الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم الجوي(الحدود الجوية)عن الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري (الحدود البحرية)، حيث في الاغلب يفضلون المهاجرين غير الشرعيين الحدود البحرية على الحدود الجوية في الهجرة بشكل غير شرعي، وذلك لان المطارات تعتبر مناطق عبور استراتيجية وحساسة لدولة، لذلك يكون من الصعب بل من المستحيل على المهاجرين غير الشرعيين اجتياز اجراءات المطار المتشددة، وذلك بسبب تشديد الحراسة والاجراءات وايضاً وجود اجهزة والآلات لكشف حالات التزوير كتزوير المهاجر غير الشرعي لجواز سفره من خلال تغير المعلومات المتعلقة بهوية الشخص والصورة وبطاقة الاقامة وغيرها من الامور التي من الممكن ان يقوم المهاجر بتزويرها من اجل اجتياز الحدود الجوية، لذلك فأن الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجوية تكون قليلة جداً بل قد تكون معدومة تماماً.

---

(٣٤) د. زروق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها واليات المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر، ص ٢٦ .

(٣٥) د.راتول محمد، زيان موسى مسعود، هجرة الكفاءات العلمية (هجرة غير شرعية من المنظور الاقتصادي بالتطبيق على بعض دول المغرب العربي)، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر، ص ١٧٣ .

المبحث الثاني

موقف الانتربول الدولي من مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري

يعد الانتربول الدولي من أقدم صور التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث أنشئت عام ١٩٢٣م في فينا، ولكن بشكل غير رسمي الا أن نقطة التحول الحقيقة في تاريخ هذه المنظمة جاءت بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة وبالتحديد عام ١٩٥٦ عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها(٢٥) قراراً بأنشاء منظمة الانتربول الدولي بشكل رسمي، وتُعد اكبر منظمة شرطية في العالم، وتضم ١٨٨ دولة عضو، ويقع مقرها في فرنسا بمدينة ليون، وتضم المنظمة سبع مكاتب إقليمية في(الارجنتين، الكاميرون، كوت ديفوار، السلفادور، كينيا، تايلاندا، زمباوي)، ومكتب تمثيلي لدى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك واخر لدى الإتحاد الاوروبي في بروكسل، ويوجد مكتب مركزي وطني في كل دول الاعضاء[٣٦]. وتعتبر من الاجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي تعمل تحت رعايتها واشرافها، وذلك لأنها نشأت بقرار صادر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة [٣٧].

وكما أن للإنتربول الدولي دوراً ملموساً في إطار مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بصورة عامة والهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري بصورة خاصة، لذا سنتناول ذلك بشكل مفصل من خلال تقسيم هذا المبحث الى مطلبين: نتناول في الاول أساليب الانتربول الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ونخصص الثاني لبيان دور الانتربول الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري.

المطلب الاول

اساليب المنظمة الدولية(للإنتربول) في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

إن للمنظمة الدولية(الانتربول) مجموعة من الاساليب ووسائل الاتصال السريع بينها وبين كافة المكاتب المركزية الوطنية وذلك لكي يتمكن الانتربول من تأكيد فاعلية دوره في مجال مكافحة الجريمة، وترتبط الامانة العامة للمنظمة بكافة المكاتب بواسطة شبكة لاسلكية وصور برقية وذلك لضمان سرعة تبادل المعلومات والبيانات والصور وبصمات المجرمين وبالتالي فأنه يساعد الى حد كبير في الوقاية من العديد من صور الاجرام الدولي[٣٨] .

---

(٣٦) وليد قارة أحمد، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في التشريع الدولي، دار الايام للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠١٦، ص ٣٦٥-٣٦٦ .

(٣٧) د. محمود مدين عبد الرحمن، النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول) في مجال تسليم المجرمين، المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٧، ص ٢٢٧ .

(٣٨) د. محمود مدين عبد الرحمن، النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول) في مجال تسليم المجرمين، مصدر سابق، ص ٢٦٦ .

ومن أجل تحقق هذه الفاعلية لابد من توافر وسائل الاتصال السريع وهي :

الفرع الاول

منظومة الاتصال المأذونة

تتيح هذه المنظومة للإنتربول الدولي إقامة اتصال فوري وسهل بالمعلومات الشرطية الحيوية نظراً لإمكانية تكييف هذه المنظومة وفقاً لاحتياجات كل المكاتب المركزية الوطنية، كما بإمكان اي مكتب مركزي وطني ترتيب الشاشة الاساسية وفقاً للاحتياجات الخاصة به، وعلى هذا الاساس فإن هذه المنظومة تحتوي على اربع معطيات أساسية وتتمثل به [٣٩] :

أولاً: منظومة البحث الآلي الإسمية

تحتوي هذه المنظومة على اكثر من (١٦٢٥٢٥) قيداً بشأن المجرمين الدوليين والمعروفين بسوابقهم في أكثر من جناية وصورهم وبصمات اصابعهم، وكذلك الاشخاص المفقودين والجثث وغير ذلك، وتحتوي على (١١٥٦٠٠) بصمة وراثية من ٦١ دولة والتي تساعد في كشف الجرائم وتحدد الاشخاص المفقودين والتعرف على الجثث مجهولة الهوية .

ثانياً: منظومة وثائق السفر

تهتم هذه المنظومة بوثائق السفر المسروقة والمستعملة في النشاطات الاجرامية التي تشكل نوع من الحماية للجماعات الاجرامية وخاصة التي تمارس الاجرام مثل: الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالمخدرات، جرائم الارهاب، وجرائم الاقتصاد، بحيث تتمكن هذه المنظومة من التعرف على الوثائق من خلال فحص رقم التسلسل للوثيقة التي يشك فيه ومقارنتها مع جميع البيانات المخزونة في بنك المعلومات، وهذا البنك يتم تحديثه بشكل مستمر ودائما من قبل المكاتب المركزية الوطنية .

ثالثاً: منظومة السيارات المسروقة

تُعُّد هذه المنظومة اداة بالغة الاهمية في مجال مكافحة سرقة المركبات والاتجار بها، وتحتوي هذه المنظومة على عناصر خاصة بالسيارات كالصنف والنوع والرقم التسلسلي والتي هي محل البحث عبر العالم، وتتيح للشرطة في

([٣٩]) حيدر عبد الكريم، منظمة الإنتربول، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٣٠-٣٣، د. محمود مدين عبد الرحمن، النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول) في مجال تسليم المجرمين، المصدر السابق، ص ٢٦٧-٢٧١ .

دول الاعضاء البحث عن المركبة المشتبه بها والتحقق في إذا كان هناك قيد بسرقتها، وذلك لأن غالبا ما يتم الاتجار بالمركبات عْبر الحدود الوطنية وينتهي بها المطاف على بعد أميال من موقع سرقتها، وتتضمن هذه القاعدة معلومات مفصلة عن ٧,١ مليون مركبة مسروقة في مختلف انحاء العالم وقد ساعدت هذه القاعدة في العثور على العشرات من المركبات المسروقة.

رابعاً: منظومة اللوحات الفنية

تحتوي هذه المنظومة على بيانات ومعلومات عن الاعمال الفنية والاثار والممتلكات الثقافية المسروقة، ويتم تحديثها بشكل مستمر، وهذه البيانات تكون متوفرة لدى وكلات إنقاذ القانون وسائر المنظمات المهنية بواسطة قرص مدمج دائم التحديث ومن البحث على موقع الويب الانتربول الدولي .

الفرع الثاني

منظومة النشرات الدولية

تُمثل النشرات أحدى المهام الاساسية للإنتربول الدولي في مساعدة أجهزة الشرطة في دول الاعضاء في تبادل المعلومات الهامة المتعلقة بالأجرام المنظم باستخدام منظومة نشرات الإنتربول الدولي[٤٠]. وتنقسم النشرات الى عدة انواع، وهي:

أولاً: النشرة الحمراء: تصدر النشرة الحمراء في حالتي وهما: حالة صدور حكم قضائي ضد شخص الملاحق، وحالة اتهام الشخص الملاحق بارتكاب جريمة جنائية وصدور قرار بالقبض عليه من السلطات القضائية المختصة، ويجب ان تشمل هذه النشرة على بيانات اساسية تساعد في العثور والقبض على الشخص الملاحق[٤١].

ثانياً: النشرة الزرقاء: تصدر هذه النشرة من أجل جمع معلومات اضافية عن هوية شخص أو نشاطاته غير المشروعة في سياق قضية جنائية[٤٢].

ثالثاً: النشرة الخضراء: تصدر هذه النشرة لتزويد بالتحذيرات بشأن اشخاص ارتكبوا جرائم جنائية ويرجح ارتكابهم جرائم مماثلة في دول اخرى[٤٣].

(٤٠) د. خليل حسين، موسوعة المنظمات الاقليمية والقارية، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، بيروت، ص ٥٠١ .

(٤١) د. منصر سعيد حموده، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، الاسكندرية، ص ١٢١ .

(٤٢) د. محمود مدين عبد الرحمن، النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول) في مجال تسليم المجرمين، مصدر سابق، ص ٢٧٧ . .

رابعاً: النشرة السوداء: تصدر هذه النشرة للكشف عن هوية الجثث المجهولة التي يعثر عليها في دولة ما ولا يتعرف على أصحابها[٤٤].

خامساً: النشرة الصفراء: تصدر هذه النشرة للمساعدة على تحديد مكان اشخاص مفقودين ولاسيما القاصرين منهم او تحديد هوية اشخاص عاجزين عن التعرف على انفسهم الذين يعانون من فقدان الذاكرة[٤٥]

سادساً: النشرة البرتقالية: تصدر هذه النشرة لتحذير الشرطة والهيئات العامة والمنظمات الدولية من مواد خطرة أو أحداث أو أعمال إجرامية يمكن أن تشكل خطرا على الجمهور[٤٦].

سابعاً: النشرة البنفسجية: تصدر هذه النشرة من اجل توفير معلومات بشأن عما يستخدمه المجرمون من اساليب اجرامية او اجراءات او اليات او اجهزة او المخابئ[٤٧].

ثامناً: واخيرا النشرة الخاصة بالإنتربول: استحدثت النشرة الخاصة للإنتربول عام ٢٠٠٥، من أجل توفير أدوات أفضل لمساعدة مجلس الامن على الاضطلاع بمهتمة المتمثلة في تجميد الاصول، وحظر السفر، وحظر توريد الاسلحة الموجهة الى الافراد والكيانات بتنظيم القاعدة[٤٨] .

وبعد كل ما تم ذكره أعلاه، يمكن القول بأن للإنتربول الدولي دوراً بارزاً في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك من خلال الاساليب ووسائل الاتصال السريع الذي أعتمدها الانتربول الدولي بينه وبين المكاتب المركزية الوطنية كافة، لأجل تأكيد دوره في مجال المكافحة، وهذه الوسائل والاساليب الذي تتمثل بمنظومات الاتصال المأذونة والذي تتيح للإنتربول الدولي إجراء اتصالات فورية وسريعة بين كافة المكاتب المركزية الوطنية وكذلك اصدار النشرات الدولية وبألوان متعددة لتعميمها على الاشخاص المطلوبين للعدالة وهذه الامور كلها ساعدت بشكل كبير في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية .

---

(٤٣) نسرين عبد الحميد نبيه، الجرائم الدولية والانتربول، مصدر سابق، ص ٢٦١ .

(٤٤) د. منصر سعيد حمودة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول)، مصدر سابق، ص ١٢٦ .

(٤٥) للمزيد ينظر: نشرات الانتربول، الامانة العامة للإنتربول–المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، على الموقع الالكتروني : http://www.repository.nauss.edu.sa>handle تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٠ .

(٤٦) د. خليل حسين، موسوعة المنظمات الاقليمية والقارية، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٥٠٢.

(٤٧) للمزيد ينظر:صحيفة وقائع الانتربول، منظومة النشرات الدولية، على الموقع الالكتروني : http://www.interpol.int>version>file تم زيارة الوقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٠ .

(٤٨) د. محمود مدين عبد الرحمن، النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول) في مجال تسليم المجرمين، المصدر السابق، ص ٢٨٢ .

المطلب الثاني

دور الانتربول الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري

إنُّ للإنتربول الدولي دور في مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين غير الشرعيين وذلك من خلال مجموعة من الوسائل التي أعتمدها الانتربول في سبيل مكافحة هذه الظاهرة الدولية والحد منها .

لذا سنبين في هذا مطلب وسائل الانتربول الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين ونبين اهم المعوقات التي واجهة الانتربول الدولي في هذا المجال .

الفرع الاول

وسائل الانتربول الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

إنُّ للإنتربول الدولي دوراً ملموساً في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، باعتبارها مختصة في تنمية التعاون الشرطي بين الدول وإزالة العقبات التي تقف أمام مواجهة هذه الظاهرة، التي باتت تتشكل خطراً وضرراً بالغاً على حياة وأمن الانسانية، كونها تحد انساني خطير نظراً لارتفاع عدد الضحايا في صفوف المهاجرين غير الشرعيين[٤٩] .

ويمكن أجمال أهم الجهود التي قام بها الانتربول الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، والتي تتمثل بما يأتي :

١.استحدث أدوات إضافية لتسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة في دول الاعضاء ومساعدتها وتنسيق عملها، بحيث يمكن لمستخدمي منظومة الانتربول العالمية للاتصالات الشرطية المأذونة والوصول الى الادوات التالية[٥٠] :

أ-المجموعة الشاملة من المنتجات، وهي منصة متاحة على مواقع الانتربول المأمون على الويب وبموجبها تسمح للمحققين تبادل جميع انواع المعلومات المتعلقة بالإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ولا سيما الاتجاهات الجديدة السائدة في هذه المجال، والشبكات الاجرامية المعروفة، وتقارير انفاذ القانون، والاخبار التي تتناقلها وسائل الاعلام، ونتائج القضايا الجنائية التي استكمل التحقيق فيها، وتستمر هذه الاداة الالكترونية الجديدة على الويب في التنامي بفضل المعلومات التي تحملها فيها اجهزة الشرطة في جميع العالم .

ب-الحلول الفنية لمنظومتي(مايند، وفايند)، والتي تتيح لأجهزة إنفاذ القانون في خط المواجهة والمعنية بمكافحة تهريب المهاجرين(شرطة الحدود، سلطات الهجرة) الحصول على ردود فورية على التقصيات التي تجريها بشأن وثائق السفر المسروقة او المفقودة .

---

(٤٩) بوحيتم ليندة، بعزيزي فوزية، جريمة تهريب المهاجرين من منظور القانون الدولي، مصدر سابق، ص ٦٠ .

(٥٠) د. محمد محمود فتحي الحيوان، جرائم الهجرة غير الشرعية، المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، القاهرة، ص ٢٤٤-٢٤٥ .

ت–الدليل الدولي لجهات الاتصال المعنية بمسائل مكافحة تهريب المهاجرين، والتي يتضمن تفاصيل عن كيفية الاتصال بالموظفين المسؤولين عن مسائل مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين والهجرة غير الشرعية في المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول في العالم .

ث–وينظم الانتربول مؤتمراً بشان مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين ويتيح لأصحاب المصلحة الاساسيين الاسهام في وضع استراتيجية تهدف الى مكافحة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية المعقدة .

٢. إنَّ المكانة الفريدة الذي تحتلها المنظمة الدولية الانتربول ضمن أجهزة إنفاذ القانون الدولي تمكنه من المساعدة على تفكيك الشبكات الاجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين، ويوفر مشروع مصمم خصيصا لهذا الغرض، ويعرض باسم برنامج الانتربول للتدريب على عمليات مكافحة تهريب المهاجرين(ستوب)، الدعم للدول الاعضاء في الانتربول في كل ما يتصل بمسائل ادارة الحدود، ولا سيما كشف الشبكات الاجرامية، التي تزود المهاجرين غير الشرعيين أو الافراد الضالعين في الجرائم المنظمة بوثائق سفر مسروقة او مفقودة، ويتيح المشروع لأجهزة الشرطة عند النقاط الحدودية الاستراتيجية الوصول مباشرة الى قاعدة بيانات الانتربول المتعلقة بوثائق السفر المسروقة والمفقودة لإجراء تدقيقات آنية [٥١] .

٣. تتعاون المنظمة الدولية الانتربول تعاوناً وثيقاً مع هيئات سياسة اخرى ناشطة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهي اليوروبول، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[٥٢]، وتقوم الامانة العامة للإنتربول بتحديد مناطق تهريب المهاجرين في العالم من خلال التقارير التي تتلقاها من المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول في الدول الاعضاء عن مناطق تهريب المهاجرين الى دولهم، وتحدد هذه التقارير أعداد الاشخاص الذي تم ضبطهم وطريقة دخولهم مواقع الدخول وجنسيات المهاجرين، وتساعد هذه المعلومات في معرفة حركة نقل هؤلاء المهاجرين واتجاهاتهم، ومن ثم يقوم الانتربول بتجميع هذه البيانات الخاصة بجرائم تهريب المهاجرين التي تمت في أي من الدول الاعضاء في المنظمة[٥٣] .

٤.عقدت الدورة الأولى من برنامج القدرات لمنع تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية في جنوب شرق اسيا في كوالالمبور(ماليزيا)، في مارس ٢٠١٢، وناقش أكثر من ٢٠ مشاركة من ٧ دول في المنطقة المسائل المتعلقة بالاتجاهات الوطنية والاقليمية، وافضل الممارسات المتبعة للتحقيق في تهريب المهاجرين، والربط بين جرائم

(٥١) د. عمرو مسعود عبد العظيم، المواجهة الجنائية والامنية لجرائم الهجرة غير الشرعية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، القاهرة، ٢٥٦ .

(٥٢) وليد قارة أحمد، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في التشريع الدولي، مصدر سابق، ص ٣٨٨– ٣٨٩ .

(٥٣) د. محمد محمود فتحي الحيوان، جرائم الهجرة غير الشرعية، مصدر سابق، ص ٢٤٦ .

الاتجار بالبشر وجرائم الهجرة غير الشرعية، وستتيح دورة تدريب المدربين للمشاركين نقل الخبرات والمهارات المكتسبة الى زملائهم فور عودتهم الى بلدانهم[٥٤].

٥. يقوم الخبراء والمستشارون والقانونيون التابعون للإنتربول الدولي في تحليل المعلومات والبيانات للوصول الى نتائج عملية سليمة، وتوضع ضمن قواعد البيانات الرئيسية التي يتم تسجيلها على أجهزة الحاسب الآلي للمنظمة، بحيث تشكل مجموع هذه البيانات سجلاً وثيقياً كاملا عن اخطر المجرمين في العالم واخطر التنظيمات الاجرامية وطريقة وأسلوب تنفيذ جرائمهم، وبث هذه المعلومات والبيانات الى المكاتب المركزية الوطنية للدول الاعضاء في الانتربول بواسطة وسائل الاتصال السريعة والمنظورة التي تنقل المعلومات والصور والبصمات الخاصة بالمجرمين[٥٥] .

وكما تعهد الانتربول الدولي بتقديم الدعم الكامل لكشف شبكات الجريمة المنظمة الضالعة في الهجرة غير الشرعية في ظل تدفق قوارب المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر الابيض المتوسط بشكل كبير من دول المغرب العربي وعلى رأسها ليبيا وتونس والجزائر، والتي اصبحت ممر للمهاجريين غير الشرعيين من جنسيات مختلفة الى إيطاليا بواسطة قوارب الموت التي تديرها شبكات منظمة مقابل اموالا طائلة تجنيها من المهاجرين[٥٦] .

وقد القى الانتربول الدولي في عام ٢٠١٦ القبض على ٢٦ شخصاً بتهمة المشاركة بتهريب المهاجرين في دول مختلفة وذلك من خلال عمليات شملت العشرات من الدول، ونشر عبر الموقع الالكتروني الخاص بالإنتربول صور ل ١١ شخصاً بهدف القبض عليهم وذلك في إطار عملية البحث على المطلوبين بتهمة تهريب المهاجرين، وكما أعلنت المنظمة الدولية للإنتربول أن ٢٨٩١ مهاجراً غير شرعي ماتوا غرقا في البحر الابيض المتوسط منذ بداية عام ٢٠١٦ وحتى شهر حزيران من العام نفسة أثناء محاولتهم الوصول الى أوروبا عبر البحر الابيض المتوسط[٥٧].

ومن خلال ذلك، يتضح لنا دور الانتربول الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري، من خلال الجهود الذي بذلها في أطار مكافحة هذه الجريمة الا أن الامر يتطلب بذل الكثير من الجهود من قبل الانتربول الدولي في هذه المجال وذلك من خلال وضع وسائل اتصال سريع بين الدول وتخصيص منظومة

---

(٥٤) د. عمرو مسعود عبد العظيم، المواجهة الجنائية والامنية لجرائم الهجرة غير الشرعية، المصدر السابق، ص ٢٥٨ .

(٥٥) د. محمد محمود فتحي الحيوان، جرائم الهجرة غير الشرعية، مصدر سابق ، ص ٢٤٧ .

(٥٦) للمزيد ينظر الوقع الالكتروني: https://www.elmihwar.com>index.php ، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٢ .

(٥٧) للمزيد ينظر الموقع الالكتروني: https://www.qudspress.com ، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٢ .

خاصة بالهجرة غير الشرعية وأيضاً تخصيص نشره دولة خاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري وتهريب المهاجرين ضمن النشرات الدولية التي يصدرها الانتربول الدولي كما هو الحال في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

الفرع الثاني

العقبات التي تواجه الانتربول الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الاقليم البحري

هناك بعض العقبات التي تعرقل عمل الانتربول الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عْبر الإقليم البحري[٥٨] :

١.إنُّ بعض الدول لم تسن تشريع خاص يكافح ويجرم ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري .

٢. إنُّ معظم المتاجرين بالمهاجرين غير الشرعيين لم يدون بيانات عنهم في أجهزة الحاسب الآلي سواء في الدول المصدرة أو المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، وهذا يؤدي الى صعوبة أصدار النشرات الدولية التي تصدرها المنظمة من اجل ملاحقة المهربين.

٣. عدم وجود تقديرات وإحصائيات صحيحة عن رحلات الهجرة غير الشرعية عبر البحار من قبل الدول الاعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وكل ذلك يصعب بشكل كبير من عمل المراكز الوطنية بالتحليل والدراسة لاتخاذ الاساليب المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة .

٤. تعدد انشطة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر بأساليب إخفاء عن اعين السلطات ولاسيما مع اتساع حدود الدول البحرية .

٥. ضعف رقابة الشرطة على الحدود الدولية، وقله المقابل المادي الذي يحصلون عليه في هذه الاماكن، ويؤدي هذه الامر لقبول بعض رجال الشرطة للرشاوى من قبل المهربين .

٦. عدم تخصص مكافاة مالية من قبل الجهات المختصة وذلك لتشجيع المواطنين على الابلاغ عن عمليات تهريب المهاجرين بشكل غير شرعي وشبكات المهربين مثل باقي الجرائم الاخرى .

٧. عدم ابلاغ الدول الاعضاء في الانتربول الدولي عن عمليات تهريب المهاجرين بشكل غير مشروع وعن رحلات الهجرة غير الشرعية التي تقع على ارضها، وذلك لعدم اظهار الضعف في قدرتها الامنية في التصدي لهذا الظاهرة الخطيرة وعدم قدرتها على الدفاع عن حدودها وبالتالي يعرضها الى العقوبات التي من الممكن ان تفرض عليها.

(٥٨) د.عمرو مسعود عبد العظيم، المواجهة الجنائية والأمنية لجرائم الهجرة غير الشرعية، مصدر سابق، ص ٢٥٣-٢٥٤، د. محمد محمود فتحي الحيوان، جرائم الهجرة غير الشرعية، مصدر سابق، ص ٢٤٢-٢٤٤ .

وبعد كل ما تقدم ذكره اعلاه، يمكن القول بأن للإنتربول الدولي دوراً في مكافحة الهجرة غير الشرعية الا أن هذه الدور ضئيل بعض الشيء، الأمر الذي يتطلب تكثيف جهود الانتربول الدولي في هذا المجال وباعتبار أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري أصبحت ظاهرة عالمية يعاني منها المجتمع الدولي بأسره اذ لابد من العمل على مكافحة هذه الظاهرة والحد منها، من خلال تعاون الدول مع الانتربول الدولي فيما يتعلق بتبادل المعلومات عن شبكات التهريب والمهربين وأعداد إحصائيات وبيانات بأعداد المهاجرين غير الشرعيين من قبل الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين وزيادة حرس السواحل على الحدود البحرية وغيرها من الاجراءات الازمة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري .

الخاتمـــــــــة

وبعد أن انتهينا من موضوع دراستنا (جهود الانتربول الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية عْبِر الإقليم البحري)، قد توصلنا لجملة من الاستنتاجات والمقترحات، وهي :

أولاً: الاستنتاجات

١.إنُّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري ظاهرة عالمية موجودة في جميع دول العالم، والتي تعني قيام الافراد أو الجماعات بالتسلل الى الدول من دون أن يكون حاملين لجنسية هذه الدول أو مرخصين بالدخول اليها، عبر المنافذ الحدودية البحرية بشكل غير قانوني أو الدخول الى هذه الدول عبر أحد منافذها الشرعية ولكن بوثائق أو تأشيرات مزورة .

٢. إنُّ الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة عادية وأنما تعد جريمة من منظور بعض قانونين الداخلية ويعاقب كل من يرتكب هذه الجريمة بموجب القانون الداخلي للدولة، وكذلك يعاقب من يساعد على ارتكاب هذه الجريمة والتي تعرف بجريمة تهريب المهاجرين .

٣. إنُّ المهاجرين غير الشرعيين يفضلون الهجرة عبر الحدود البحرية على الحدود البرية أو الجوية، وذلك لسعة البحار الهائلة لحمولة السفن التي تحمل أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، وبالإضافة الى أن الحدود البحرية تكون بعيدة عن أعين السلطات ومن الصعب القاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين وذلك لاتساع مساحات البحار ويكون من الصعب السيطرة على البحار على مدار الساعة، والقدرة على الهروب من حراس السواحل والوصول الى الجهة المقصودة بأقل الخسائر.

٤. وأن الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري باعتبارها ظاهرة جديد إلا إنها في الوقت نفسه تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كبيرة، تستدعي أن يكون لها مجالاً واسعاً في البحث عن حلول ومعالجة لها، وذلك لأنها تمس سيادة الدول .

٥. وتعد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول) من أقدم صور التعاون الدولي الشرطي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتضم ١٨٨ دولة عضو، للمنظمة سبع مكاتب إقليمية، ومكتب تمثيلي لدى هيئة الامم المتحدة في نيويورك وآخر لدى الاتحاد الاوروبي في بروكسل، ويوجد مكتب مركزي وطني في كل دول الاعضاء، وتعتبر من الاجهزة التابعة لمنظمة الامم المتحدة والتي تعمل تحت رعايتها واشرافها .

٦. للإنتربول الدولي دور في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل عام والهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري بشكل خاص من خلال مجموعة من الاساليب والوسائل الذي أعتمدها الانتربول الدولي في مجال مكافحة هذه الظاهرة .

ثانياً: المقترحات

١.ندعو جميع الدول للتعاون مع الانتربول الدولي من خلال تسهيل تبادل المعلومات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين وشبكات التهريب والمهربين وكذلك أعداد إحصائيات وبيانات بأعداد المهاجرين غير الشرعيين من قبل الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين حتى تتمكن المنظمة الدولية للإنتربول إنجاز مهمتها بشكل أسرع .

٢. ندعو الانتربول الدولي، أن يكثف جهوده بشكل أكبر في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين أسوه بمكافحة الجرائم الاخرى كمكافحة جرائم المخدرات وجرائم الارهاب وجرائم تهريب الاسلحة وجرائم غسيل الأموال .

٣. نقترح على الانتربول الدولي إن يخصص نشرة دولية لمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ضمن النشرات الدولية الذي يصدرها الانتربول الدولي لضبط المجرمين الهاربين من العدالة .

٤. كما نوصي الانتربول الدولي أن ينص على اختصاصاته بنصوص صريحة في القانون الاساسي للمنظمة الدولية(الانتربول) وذلك عند الرجوع للقانون الاساسي للإنتربول الدولي لم نجد أي مادة من مواده تتناول اختصاصات وصلاحيات الانتربول الدولي .

المصـــــــادر

أولاً: معاجم اللغة العربية

١.القران الكريم

٢. جمال الدين أبن منظور الانصاري، لسان العرب، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣ .

٣. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس، الجزء الرابع عشر، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤.

٤. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٢ .

٥. د. نصار سيد احمد، د. مصطفى محمد، محمد درويش، أيمن عبدالله، المعجم الوسيط، دار احياء التراث العربي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، بيروت .

ثانياً: الكتب

١.د. خليل حسين، موسوعة المنظمات الاقليمية والقارية، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، بيروت .

٢. د.راتول محمد، زيان موسى مسعود، هجرة الكفاءات العلمية (هجرة غير شرعية من المنظور الاقتصادي بالتطبيق على بعض دول المغرب العربي)، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر .

٣. د. زروق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها وآليات المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر.

٤. د. عباسة دربال صورية، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر .

٥. د. عثمان الحسن محمد نور، د. ياسر عوض الكريم، الهجرة غير الشرعية والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٨، الرياض .

٦. د. عمرو مسعود عبد العظيم، المواجهة الجنائية والامنية لجرائم الهجرة غير الشرعية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، القاهرة .

٧. فايزة بركان، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، دار الفكر والقانون، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، مصر .

٨. د. محمود مدين عبد الرحمن، النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول) في مجال تسليم المجرمين، المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٧ .

٩. د. منصر سعيد حموده، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الانتربول)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، الاسكندرية .

١٠. د. محمد محمود فتحي الحيوان، جرائم الهجرة غير الشرعية، المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، القاهرة .

١١. د. محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، إصدارات جامعة نايف للعلوم الامنية، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، الرياض .

١٢. د. محمد الغزالي، الهجرة السرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، عمان.

١٣. د. محمد غربي واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط(المخاطر واستراتيجية المواجهة)، ابن نديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر. د. ابراهيم عماري، د. احمد رباحي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموقف الشريعة الاسلامية منها .

١٤. د. محمد غربي واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط(المخاطر واستراتيجية المواجهة)، ابن نديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، الجزائر. سفيان فوكة، الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين افرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية .

١٥. نسرين عبد الحميد نبيه، الجرائم الدولية والانتربول، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١١، الاسكندرية .

١٦. وليد قارة أحمد، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في التشريع الدولي، دار الايام للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠١٦ .

١٧. د. يحيى علي حسن الصرابي، المشروعية القانونية والأبعاد الأمنية للهجرة الوافدة (دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية)، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، القاهرة .

ثالثاً: الرسائل و الاطاريح

١.بوحيتم ليندة، بعزيزي فوزية، جريمة تهريب المهاجرين من منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية

٢. حيدر عبد الكريم، منظمة الإنتربول، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤ .

٣. صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السرين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٤ .

٤. مليكة الحجاج، جريمة تهرب المهاجرين بين احكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، ٢٠١٦، الجزائر.

رابعاً: المجلات والبحوث

١.أزهار عبدالله حسن، مريفان مصطفى رشيد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وابعادها القانونية والسياسية(دراسة تحليلية)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٣٠، ٢٠١٧، بلا مكان.

٢. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، مجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الخامس، اكتوبر ٢٠١٤.

٣. طارق فتح الله خضر، قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، مجلة بحوث الشرطة، ٢٠٠٣، القاهرة .

٤. د. عبد الحليم بن مشري ، ماهية الهجرة غير الشرعية ، مجلة الفكر، العدد السابع، بلا سنة ومكان نشر .

٥. د. علي حميد العبيدي ، مفهوم اللجوء والهجرة في القانون الدولي وتطبيقاتها على هجرة العراقيين والسوريين ، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد السابع والعشرون ، ٢٠١٦ .

٦. د. غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط(الجزائر نموذجاً)، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد ٨، ٢٠١٢.

٧. محمد حافظ عبد الرهوان، عمليات التهريب الجمركية واثارها وسبل مواجهتها، بحث منشور في مجلة الامن والقانون، بدون سنة نشر .

٨. د. محمد سلمان محمود، ميس جليل رحيمة، الآليات الوطنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الإقليم البحري، بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد ٦٢، العراق، ٢٠١٨.

٩. د. مساعد عبد العاطي، التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم الى ندوة الهجرة غير الشرعية التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٤.

١٠. واثق عبد الكريم حمود، موقف الاتحاد الاوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية(الافريقية)، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية .

خامساً: القوانين والتشريعات

١. قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الهاجرين المصري رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦، قانون منشور في الجريدة الرسمية، العدد ٤٤ مكرر (أ)، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٧ .

٢. قانون دخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية والهجرة غير الشرعية رقم (٠٢,٠٣) لسنة ٢٠٠٣، قانون منشور في الجريدة الرسمية، عدد ٥١٦٠، بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٣ .

سادساً: الاتفاقيات الدولية

١. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ .

سابعاً: المواقع الالكترونية

١. صحيفة وقائع الانتربول، منظومة النشرات الدولية، على الموقع الالكتروني : http://www.interpol.int>version>file تم زيارة الوقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٠ .

٢. مفهوم الهجرة غير الشرعية، للمزيد ينظر موقع عمر يحي للعلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، www.omersd.blogspot.com>blog-post-24 تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٢/١ .

٣. نشرات الانتربول، الامانة العامة للإنتربول-المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، على الموقع الالكتروني : http://www.repository.nauss.edu.sa>handle تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٠ .

٤٢. ينظر الوقع الالكتروني: https://www.elmihwar.com>index.php ، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٢ .

٤٣. ينظر الموقع الالكتروني: https://www.qudspress.com ، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٢ .